

المشترك التركيبي والدلالة الاحتمالية

أ م د . أحمد جمال الدين

كلية الآداب – جامعة قناة السويس

مقدمة وبيان نطاق البحث :

يتضح لدينا في كل خُطوةٍ بحثيةٍ جديدةٍ ما أكدنا عليه في بحثنا السابق (المشترك الصيغي)<sup>(1)</sup> أن ثمة روحًا واحدة تحكم وتهيمن على العلوم العربية المختلفة ، وتربطها برباطٍ خفيٍّ يدلُّ على وحدة التفكير اللغويِّ وانسجامه برمّته .

ويتجلى هذا الرباطُ الخفيُّ في أشياء عديدة ، منها تشابه الكثير من المفاهيم في منظومة الفكر اللغوي العام ، على امتداد العلوم العربية المختلفة .

فإذا كان فقهاء اللغة قد عالجوا ظاهرة "دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين فأكثر على السواء عند أهل اللغة"<sup>(2)</sup> ، تحت مصطلح المشترك اللفظي ، وإذا كنا قد بينّا أن هذا المفهوم نفسه يدرسه الصرفيون فيما أطلقنا عليه مصطلح المشترك الصيغي ، وهو "دلالة الصيغة الواحدة على معنيين صرفيين مختلفين فأكثر"<sup>(3)</sup> ...

إذا كان ذلك كذلك فإننا ندرس ، في هذا البحث ، الامتداد الطبيعي لمفهوم التعدد الدلالي ، ولكنه في هذه المرة على مستوى التركيب النحوي .

فكما أن اللفظ الواحد تتعدد دلالاته المعجمية ' والصيغة الواحدة تتعدد دلالاتها الصرفية ، فإن التركيب الواحد تتعدد دلالاته النحوية ، وقد قرر ابن الشجري هذا في أماليه حين قرر أنه " كما جاز في الألفاظ المفردة ما يتفق لفظه ويختلف معناه ، كذلك جاز أن يكون في الألفاظ المركبة المفيدة ما يختلف معناه واللفظ واحد"<sup>(4)</sup>.

فمثلا في قوله تعالى : " لا تضارّ والدّة بولدها " (البقرة 233) يحمل هذا التركيب تعددًا دلاليًا ؛ حيث يجوز أن تكون الأم هي فاعلة الإضرار بالأب مستعينةً بولدها ، وذلك بأن "تعنف به وتطلب منه ما ليس بعدلٍ من الرزق والكسوة ، وأن تشغل قلبه بالتفريط في شأن الولد"<sup>(5)</sup>.

كما يجوز أيضًا أن تكون الأم هي من وقع عليها الضرر ، بأن ينزع الأب ، أو غيره ، الولد منها مع رغبتها في إمساكه وشدة محبتها له .

(1) انظر : المشترك الصيغي للمؤلف ، مجلة كتابات العدد 1، ص 376 .

(2) انظر : المزهري 369/1 .

(3) المشترك الصيغي ، للمؤلف ص 379 .

(4) انظر : أمالي ابن الشجري 423/1 .

(5) انظر : الكشف 280/1 .

والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد وهو أن يغيظ أحدهما صاحبه بسبب الولد .

ويرجع هذا التعدد في هذا التركيب إلى الصيغة (تضار) ؛ حيث يجوز أن تكون مبنية للمعلوم (تضار) فتؤدي إلى المعنى الأول أو مبنية للمجهول (تضار) فتؤدي إلى المعنى الثاني .

ومن المعروف أنه ليس كل صيغة لمضارع على وزن (ثاعل) ، تصير هيئتها عند البناء للمجهول هي هيئتها عند البناء للمعلوم ، ولكن حدث هذا التطابق بين صيغتي المبني للمجهول والمبني للمعلوم ، نظراً للإدغام الحاصل في عين (ثاعل) ولأمها . ولو فُكَّ الإدغام لظهر الفرق بين المبني للمعلوم (تضار) والمبني للمجهول (تضار) .

وهذا التعدد الدلالي للتركيب هو ما نقصده بالمشتراك التركيبي ، مع ملاحظة أن الوصف بالاشتراك التركيبي لا يصدق إلا على ما تعددت دلالاته دون ترجيح بقرينة .

فإذا ما تحدثت إحدى الدلالات بقرينة خرج التركيب عن الوصف بالاشتراك الدلالي ، وذلك كما في قوله تعالى : "ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم" (يس:35) .

فهذا التركيب كاد يدخل تحت مظلة الوصف بالاشتراك التركيبي بسبب جواز دلالة (ما) على النفي وعلى الموصولية معاً على السواء ، لولا أن قوله تعالى في عقب هذه الآية "أفلا يشكرون" يدل على أن المقصود بـ (ما) هو النفي وليس الموصولية ؛ "فالشكر هنا إنما لمن خلق الثمر الذي يأكلونه ، ممن لم تقدر أيديهم أن تعمله"<sup>(1)</sup> .

فالتركيب هذا وأمثاله بعد ظهور القرينة التي رشحت دلالة واحدة ، لا يدخل تحت دائرة هذا البحث .

فالمشترك التركيبي الذي نتحدث عنه هو اشتراك أكثر من دلالة في تركيب واحد دون ظهور قرينة تحدد للأفهام دلالة بعينها .

(1) انظر : اجتهادات لغوية ص180 .

ثم إن هذا الاشتراك في التركيب والتعدد في دلالاته يتخذ مسارين ، مساراً يُعَدُّ التعدد فيه ثراءً للتركيب ، ودليلاً على قدرة المبدع على تفريع المعاني المتكاملة من جوف تركيب واحد ، مستعيناً لذلك بمعرفته بلغته وأسرارها ، فهو يسعى إلى أن يكتنز التركيب القليل المباني بالكثير من المعاني ، شريطة ألا تكون هذه المعاني متنافرة أو ملتبسة ، وإلا انقباد دون أن يدري إلى المسار الثاني من التعدد الدلالي وهو التعدد الملبس الذي يشوش على المعنى المراد ، ويلقي بالسامع أو القارئ في حيرة تخمين المعنى المقصود ، انظر مثلاً التركيب :

( ودَعَّتْهُ بَاكِياً )

وتخيل معها حيرة السامع أو القارئ وهو يتساءل : من الباكي ؟ المودّع (بكسر الدال) أم المودّع (بفتح الدال)!!؟  
وانظر إلى التركيب :

(سعدتُ بزيارة أخواتي)

ثم انظر إلى اللبس والغموض اللذين يكتنفانه ، فمن تُراه الزائر ؟ المتكلم أم الأخوات !!؟

إن مثل هذه التراكمات يمثل التعدد الدلالي فيها إلغازاً وتعمية يربأ المبدع عن الوقوع في شركها . فهذه التراكمات وأمثالها لا هي تضمنت قرينة ترشح إحدى الدلالات ، ولا هي نأت عن الغموض الذي يشوش على المراد منها بأن تتكبت مسار التعدد الدلالي من الأساس والتزمت بأحادية الدلالة .

وحقيقة الأمر إن الدرس اللغوي الجمالي الهادف إلى اجتلاء العبقرية اللغوية للمبدع وفصاحة تراكيبه إنما يولي اهتمامه شطر المسار الأول الذي يكتنز فيه التركيب بالعديد من المعاني المتكاملة غير المتنافرة التي لا يمنع السياق من إمكانية الجمع بينها في آنٍ واحد ، أو على الأقل تبني بعض العلماء لمعنى وتبني آخرين لمعنى آخر

بشكلٍ لا تتأفر فيه يدلُّ على فصاحة التركيب ، وذلك على الوجه الذي سنبينه في العنوان التالي .

### صور الاشتراك التركيبي والاحتمال في الدلالة :

يأتي الاشتراك في التركيب على صورتين :

**الأولي :** أن يكون هذا الاشتراك في التركيب على سبيل الجمع بين المعاني في آنٍ واحد ، وتكون الدلالة الناتجة للتركيب تحمل هذه المعاني دون ترجيحٍ أو مفاضلة . فيكون التركيبُ حاملاً لهذا المعنى (و) هذا المعنى معاً ، وقد مثلنا قبل قليل لقوله تعالى "لاتضارَّ والدَّةُ بولدها" الذي يمكن جمع المعنيين فيه ، ونذكر أيضاً قوله تعالى : " وحسن أولئك رفيقا " (النساء/69) .

فالكلمة (حَسَن) على صيغة (فُعْل) المحولة من (فَعَلَ) وهي تحمل معنيين معاً : معنى المديح ومعنى التعجب ، وذلك شأن (فُعْل) ، بضم العين ، من الثلاثي أن يدل على مدح أو ذم ، بحسب مادته ، مع التعجب . وأصل الفعل (حَسَن) ، بفتحيتين ، فحُوْل إلى فُعْل ، بضم العين ، لقصد المدح والتعجب ... أي ما أحسنهم ، حسنوا من جنس الرفقاء .

يقول الزمخشري : "وحسن أولئك رفيقا" فيه معنى التعجب كأنه قيل : وما أحسن أولئك رفيقا<sup>(1)</sup> ، وفي شرح التسهيل<sup>(2)</sup> أنه من باب نعم وبئس وفيه معنى التعجب ، والمراد به هنا تعظيم الأمر في قلوب السامعين .

معنى ما سبق أن قوله تعالى : "وحسن أولئك رفيقا" تشترك فيه دالتان : دلالة مدح الرفقاء<sup>(3)</sup> ودلالة التعجب من عظمة بلوغهم هذا ، كذلك قوله تعالى : "كبرت كلمة تخرج من أفواههم" تشترك فيه دالتان : دلالة ذم الكلمة الخارجة من أفواههم والتعجب الذي هو استعظام ما اجترواوه من قولهم "اتخذ الله ولدا".

**الثانية :** أن يكون هذا الاشتراك في التركيب على سبيل الاحتمال وعدم إمكانية الجمع بين المعاني في آنٍ واحد ، كما سبق ، مع إمكانية المفاضلة بينها ، وذلك حسب رؤية

(1) انظر : الكشف 531/1 .

(2) انظر : شرح التسهيل 21/1 بتصرف .

(3) الرفقاء منصوون عليهم في قوله تعالى "ومن يطع الله والرسول فأولئك مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين" النساء/69.

الشارح أو المفسر وما يعتمد عليه من قرائن المقال أو المقام ، أي أن يكون التركيبُ حاملاً لهذا المعنى (أو) هذا المعنى مع عدم إمكانية الجمع بين هذه المعاني .

ومن أمثلة هذه الصورة قوله تعالى : "ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً" (الكهف:12) فمثال الصيغة (أحصى) على صيغة (أفعل) التي تشترك فيها دالتان : دلالة اسم التفضيل ، ودلالة الفعل الماضي ، فعلى دلالة اسم التفضيل تكون (أمداً) تمييزاً . وعلى دلالة الفعل الماضي تكون (أمداً) مفعولاً به .

وهاتان الدالتان اللتان احتملتُهما الصيغة ومن بعدها التركيب لا يمكن الجمع بينهما ، كما حدث في دلالة التركيب من قوله تعالى "لا تضار والدة بولدها" وقوله تعالى "وحسن أولئك رفيقا" السالفي الذكر ؛ لأن القول بأن (أحصى) اسم تفضيل وفعل ماضٍ في آنٍ مُحال ، ولكن منتهى ما يقال أن الصيغة تحتل المعنيين ، يُفاضل بينهما ويُختار الأرجح وفق ما يترأى للعلماء من معنى يتوافق مع أصولهم النحوية ، فمن رأى مثلاً أنه لا يجوز صياغة اسم التفضيل (أفعل) من الرباعي كما في (أحصى) ، قال بفعلية (أحصى) ، ومن يُجوز ذلك قياساً على قولهم (أعدى من الجرب) و(ما أولاه للمعروف) ، قال باسمية (أحصى) .

وقد جَوَزَ الحوفي وأبو البقاء<sup>(1)</sup> المعنيين دون جمع بينهما .

#### أسباب ظاهرة المشترك التركيبي والدلالة الاحتمالية :

تسهم روافدٌ متعددةٌ في وقوع ظاهرة الاشتراك التركيبي أو الاحتمال الدلالي للتركيب ، منها ما يتعلق بطبيعة صيغة معينة في التركيب وخصوصية المثال أو المادة اللغوية المتلبسة بهذه الصيغة ، ومنها ما يتعلق بالمعنى النحوي الوظيفي لمفردة لغوية أو عنصر نحوي في التركيب ومنها ما يتعلق بطبيعة التعليق النحوي بداخل التركيب وفيما يلي تفصيلٌ لهذه الأسباب :

(1) انظر : البحر المحيط 100/1 .

## أولاً - أسباب خاصة بالصيغة ومثالها :

المقصود بالصيغة البنية التي تتكون من مجموعة الحركات والسكنات التي ترد في نظام مرتب متصف بالثبات في جميع المواد اللغوية التي تتحقق فيها دلالة هذا القالب الوظيفية<sup>(1)</sup>. والمقصود بمثالها المادة أو المفردة اللغوية ذات المعنى المعجمي التي تتلبس هذه البنية وتتشكل بشكلها . وكلا المستويين : الصيغة ومثالها له دورٌ في ظاهرة المشترك التركيبي واحتمال الدلالة ، وذلك على الوجه التالي .

### أ- طبيعة الصيغة :

هناك صيغٌ كثيرةٌ في العربية تتضمن أكثر من معنى ، وعند وضع مثال الصيغة في التركيب ينتقل هذا التعدد في دلالة الصيغة إلى التركيب ، فيتحمل التركيب بدوره هذا التعدد الدلالي ، وقد ذكرنا قبل قليل الصيغة (تفاعل) مكررة العين واللام في قوله تعالى : "لا تضار والده بولدها" مُمَثَّلَةً في الفعل (تضار) ، وبينا كيف أثر هذا الاشتراك في معنى الصيغة في الدلالة الناتجة عن التركيب ، وكذلك صيغة (فعل) في قوله تعالى "وحسن أولئك رفيقاً" ، مُمَثَّلَةً في الفعل (حسن) وصيغة (أفعل) في قوله تعالى "ثم لنبعثن من كل شيعه أيهم أحصى لما لبثوا أمداً" مُمَثَّلَةً في كلمة (أحصى) .

ونذكر كذلك قوله تعالى : "واذكر اسم ربك وتبتّل إليه تبتيلاً" (المزمل:8) فمصدر الفعل (تبتّل) هو (تبتلاً) وفق القياس ، ولكن التعبير القرآني عدّل عنه إلى المصدر (تبتيلاً) الذي هو مصدر الفعل (بتّل) وهذا العدول أدى إلى اشتراك التركيب في أداء معنيين ، الأول هو معنى التدرّج والتكلف المأخوذ من صيغة الفعل (تبتّل) مثل (تحسّس وتحسّس وتكشف) ونحوها والثاني هو معنى التكثير والمبالغة المستفاد من المصدر (تبتيل) المأخوذ من الفعل (بتّل) على صيغة (فعل) التي تفيد التكثير والمبالغة كما في (قتل وفتح وكسر) ونحوها .

وعلى هذا يكون التركيب قد اشتمل على معنيين مرادين لا مفاضلة بينهما ؛ "معنى التدرج والتكلف ومعنى التكثير والمبالغة ، وذلك بأوجز ما يكون اللفظ"<sup>(2)</sup>.

### ب- طبيعة مثال الصيغة :

(1) الوحدات الصرفية ص 60 .

(2) انظر التفسير القيم لابن القيم 555/1 بتصرف .

نقصد بمثال الصيغة المفردة اللغوية التي تتلبس الصيغة . فمثلاً : (فَعَلَ) ، صيغة ومثالها فَتَحَ وضَرَبَ ونحوهما .

(فَعُلَ) ، صيغة ومثالها شَرَفَ وعَظُمَ ونحوهما .

(فَعِلَ) ، صيغة ومثالها سَمِعَ وعَلِمَ ونحوهما... وهكذا .

وقد لوحظ أن الأصل في بعض أمثلة الصيغ ، ألا تحتل أكثر من دلالة . فإذا ما تلبست بصيغة معينة احتملت أكثر من دلالة ، وصارت محلاً للاختلاف في أصلها ، فينعكس ذلك بالطبع على التركيب ، حيث يحتمل هو الآخر أكثر من دلالة .

فمثلاً مثال الصيغة : (أَمَرَ) بمعنى طلب الذي هو ضد النهي ، لا تحتل أكثر من هذا المعنى ، ولكن تلبس هذه المفردة أو هذا المثال بصيغة (فعيل) يجعلها من المشترك الصيغي ؛ حيث إن المثال : (أمير) يحتمل هذا المعنى السابق ويحتمل كذلك معنى المضارع للفعل (مار يميز) بمعنى جلب الطعام .

وعلى هذا فإن التركيب :أنا أمير أهلي ، يحتمل كون المتكلم يسند لنفسه الإمارة على أهله ، كما يحتمل كون المتكلم يسند لنفسه جلب الطعام لأهله .

ومثل المثال (أمير) مثال آخر هو كلمة (أكيل) التي تولد اشتراكاً دلاليًا في تركيب مثل : (أنا أكيل) فيحتمل أن يكون المعنى من أكل أي أنا آكله ، ويحتمل أن يكون المعنى من (كال يكيل) ، أي :أنا أكتال له .

وكما هو ملاحظ ، إن منشأ الاحتمال هو اجتماع مفردة بعينها في صيغه بعينها ، بحيث لو خرجت هذه المفردة من هذه الصيغة وحلت في صيغة أخرى لخرجت المفردة من دائرة الاحتمال والتعدد إلى دائرة القطع والأحادية في الدلالة .

ويتجلى أثر هذا الاحتمال ، من حيث اللفظ ، في الاختلاف حول أصل اللفظ بين القول بأنه من (أكل) أو من (كال) .

ويبدو لي أن هذا الاحتمال يطرأ في كل فعل ثلاثي مهموز يصاغ على (فعل) ؛ حيث يتقاطع هذا الوصف من حيث الشكل مع مضارع الثلاثي المعتل الوسط بالألف التي أصلها ياء ، حال إسناده للمتكلم المفرد . وذلك كما في الأفعال (أمر ومار) و (أكل وكال) و (أسر وسار) و (أمن ومان)<sup>(1)</sup> ونحوها مما له معنى .

### ت- صيغتا الماضي والمضارع :

وضعت اللغة صيغاً للتعبير عن الدلالة الزمنية التي هي جهة من جهات الدلالة التي يقدّمها التركيب اللغوي ، ومن ثم فإنه إذا تضمنت هذه الصيغ اشتراكاً في الدلالة الزمنية ، فإن ذلك يتبعه بلا شك تعدد في الدلالة الزمنية للتركيب ، بحيث يحتمل التركيب أكثر من دلالة زمنية .

فإذا ما نظرنا إلى صيغة (فعل) التي وضعها اللغويون للتعبير عن دلالة الماضي ، وجدنا أنهم أطلقوا هذه الدلالة الزمنية ، بحيث صارت (فعل) تستغرق الزمن الماضي ، القريب منه والبعيد .

وقد صرح الصبان بذلك في قوله : "... الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد ، فإذا دخلت عليه (قد) تخصص بالقرب"<sup>(2)</sup>.

وفي كلام الصبان إشارة إلى أن هذا الاحتمال في دلالة (فعل) الزمنية ، يُقَطَّعُ بدخول (قد) ، حيث تتقلّب تركيب (فعل) من الاشتراك في التعبير عن الماضي القريب والماضي البعيد إلى دلالة الماضي القريب .

يقول الزمخشري "ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو قد . وهو يقرب الماضي من الحال ، إذا قلت : قد فعل ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة"<sup>(3)</sup>.

لذا لا نعجب إذا ما وجدنا صيغة (فعل) الماضية المتصلة بـ (قد) تقترب بالفاظ تعبر عن الحال ك : (الآن والساعة) ، فيجوز أن نقول :

(1) مار عياله وأهله يميزهم ميّراً : جلب الطعام (انظر لسان العرب مادة مير) و مان يمين ميّئاً كذّب : (انظر لسان العرب مادة مين) .

(2) انظر : حاشية الصبان 59/1 .

(3) انظر المفصل ص 316 بتصرف يسير .

قد قام الآن أو الساعة<sup>(1)</sup>.

وبناءً على ما تقدم فإن تركيباً مثل :

قام المصلون إلى الصلاة

يحمل دلالة احتمالية هي التعبير عن قيام المصلين من مدة أو قيام المصلين

قريباً ، أما التركيب :

قد قام المصلون إلى الصلاة

فإنها تحمل دلالة قطعية على قرب قيام المصلين .

والأمر لا يختلف في صيغة المضارع إلا في كون صيغة الماضي تعبر عن

تعدد دلالي في نفس الجهة الزمنية . وهي جهة الماضي ، أما صيغة المضارع فإنها

تحمل تعدداً دلالياً لجهتين زمنيتين مختلفتين هما جهتا : الحال والمستقبل .

قال سيبويه : "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً : اذهب ، ومخبراً يقتل ، وكذلك

بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"<sup>(2)</sup>.

ويؤكد هذا الاشتراك في دلالة المضارع بقوله : "فمن ذلك قولك متى يسار عليه ؟

فيقول : اليوم أو غداً"<sup>(3)</sup>.

وقد أكد النحاة بعد سيبويه هذه الدلالة الاحتمالية لصيغة المضارع (يفعل) ،

فمثلاً ابن السراج بعد أن يقرر أن صيغة يفعل : "تصلح لما أنت فيه من الزمان ، ولما

يُستقبل"<sup>(4)</sup>.

يصرح بأنه "لا دليل في لفظه على أي الزمنين تريد"<sup>(4)</sup>.

(1) انظر : الإنصاف 254/1 .

(2) انظر : الكتاب 22/1 .

(3) الكتاب 216/1 ، وانظر كذلك 117/3 .

(4) انظر : الأصول 39/1 .

ثم يأتي أثر القرائن الزمنية لتحديد الزمن المراد والقطع بدلالة صيغة يفعل , فينتقل التركيب المشترك في دلالاته الزمنية إلى تركيبٍ أحاديّ الدلالة الزمنية .

فعندما نقول : (يقوم زيد) , فإن الدلالة الزمنية تحمل الحال أو الاستقبال , فإذا ما أردنا تخصيص هذا الشيوخ في (يقوم) استخدمنا القرائن الدالة على زمن الحاضر أو زمن المستقبل .

فتقول في الحاضر :

1. يقوم زيد الآن ( قرينة الحضور الظرف الآن) .
2. ليس يقوم زيد (القرينة : النفي بـ(ليس) الموضوعه لنفي الحال عند الجمهور) .
3. ما يقوم زيد (القرينة : النفي بـ (ما) الموضوعه لنفي الحال عند الجمهور) .
4. إن يقوم زيد (القرينة : النفي بـ (إن) الموضوعه لنفي الحال عند الجمهور )<sup>(1)</sup>.

وتقول في المستقبل :

1. سيقوم زيدا (بقرينة الاستقبال (السين) ) .
2. سوف يقوم زيد (بقرينة الاستقبال (سوف) ) .
3. يقوم زيد غدا (بقرينة الظرف (غداً) ) .
4. لا يقوم زيد (بقرينة النفي بلا التي خصصها الجمهور لنفي المستقبل) .
5. سرنى أن يقوم زيد (بقرينة أن الدالة على الاستقبال) .

... وهكذا تحولت الصيغة (يفعل) من دلالة زمنية احتمالية إلى دلالة زمنية قطعية بقرائن خاصة في التركيب أو ما يسمى بالوحدات الدالة التركيبية .

**ثانياً – أسباب خاصة بالمعنى النحوي الوظيفي لكلمة في التركيب :**

قبل أن نتحدث عن الأسباب التي تتعلق بالمعنى النحوي الوظيفي لكلمة , نريد التأكيد على أن المعنى النحوي الوظيفي هو ما تؤديه الكلمة من وظيفة من خلال علاقاتها بغيرها من الكلمات في التركيب ؛ فالفاعلية معنًى نحويّ وظيفيّ تؤديه كلمة

(1) انظر : المفصل ص 268 , 307 , وشرح التسهيل 22/1 ويؤكد فيه على أن وقوع هذه القرائن للحالية إنما هو على سبيل الكثرة وليس الاطراد وذكر أمثلة تدل على جواز وقوع هذه القرائن (ليس - ما - إن بالإضافة إلى لام الابتداء) في سياق الاستقبال .

تعبّر عن يقوم بوظيفة فاعل الفعل ، والمفعولية معنًى نحويّ وظيفي تؤديه كلمة تعبّر عن يقع عليه الفعل ... وهكذا .

وإن كانت هذه الكلمات صاحبة الوظائف النحوية ، التي نُدرِكُها من خلال كتب النحو ، كلمات لها جانب آخر من المعنى هو المعنى المعجمي الذي مظنته المعاجم ، والذي يمكن إدراكه قبل دخول الكلمة في التركيب عل النقيض من المعنى النحوي الوظيفي ...

أقول : إن كان هذا الصنف من الكلمات له معنيان : معنًى نحويّ وظيفي ، ومعنًى معجمي . فإن هناك صنفاً آخر من الكلمات ليس له معنًى معجمي ، وإنما يؤدي وظيفته على المستوى النحوي ويُتَلَمَّسُ معناه من خلال التركيب ، وذلك مثل حروف الجر والعطف والوصل والاستقبال والتعريف ...

وقد فرّق "هنري سويت (1891) بين الصنفين ، فأطلق على الصنف الأول الكلمات الكاملة وهي الكاملة التي لها معنًى مثل : شجرة ، يغني ، لطيف . وأطلق على الثاني الكلمات الشكلية مثل : ال ، من ، و . وهي عناصر نحوية توضح الوظائف النحوية في الجملة"<sup>(1)</sup>. ويطلق عليها بعض اللغويين مصطلح (الأداة) ويعرفها بقوله : "هي الكلمة التي تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنًى في غيرها"<sup>(2)</sup> وهي أعم من الحرف ؛ لأنها تشمل الحرف (كحروف الجر والعطف والنواسخ الحرفية) وتشمل الفعل (ككان وكاد وأخواتهما) وتشمل كذلك الاسم (كالأسماء المبهمة : كيف وكم) .

وسوف نتناول فيما يلي أثر الصنفين في إحداث ظاهرة المشترك التركيبي والدلالة الاحتمالية .

(1) انظر : الدلالة والنحو د/صلاح حسنين ص52 بتصرف .

(2) انظر : دراسات في الأدوات النحوية د/مصطفى النحاس ص11 ، وانظر كذلك اللغة العربية د/تمام حسان ص125 .

## أ- المعنى النحوي الوظيفي لكلمة كاملة في التركيب :

كثيراً ما نجد لكلمة في التركيب النحوي أكثر من معنى نحوي وظيفي وهو ما يتناوله النحاة تحت مسمى : تعدد الأوجه الإعرابية ، وهذا التعدد الإعرابي قد يكون على صورة تعدد في الوظيفة الإعرابية (المعنى النحوي الوظيفي) ، والحالة الإعرابية واحدة ، كأن تكون الكلمة حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً لأجله ... ، وهي وظائف إعرابية متعددة وحالتها الإعرابية واحدة هي النصب .

وقد يكون التعدد الإعرابي على صورة تعدد في الحالة الإعرابية والوظيفة الإعرابية واحدة كما في كلمة (الأعلى) من قوله تعالى : "سبح اسم ربك الأعلى" (الأعلى:1) ؛ إذ إن الوظيفة الإعرابية لكلمة (الأعلى) هي الصفة ، ولكن هذه الصفة قد تكون منصوبة تبعاً للموصوف (اسم) وقد تكون مجرورة تبعاً للموصوف (رب) .

وأخيراً قد يكون هذا التعدد على صورة تعدد في كلا الأمرين معاً : الوظيفة النحوية والحالة الإعرابية ، كأن تكون الكلمة مبتدأً أو مفعولاً به (مشغولاً عنه) كما في كلمة (هذا) من قولنا : هذا قابلته .

ولمّا كان الإعراب دالاً على المعنى ، فإنه من المنطقي أن يُعَدَّ تعدد الإعراب وسيلة من وسائل تعدد المعنى في التركيب الواحد ، وذلك من خلال صور التعدد التي ذكرناها آنفاً . وسوف نذكر مجموعة من النماذج لكلٍ من ثلاثة الصور آنفة الذكر :

### الصورة الأولى : تعدد الوظيفة الإعرابية دون الحالة الإعرابية :

كما في قوله تعالى : "... وبصدهم عن سبيل الله كثيراً" <sup>(1)</sup> (النساء 160) فكلمة (كثيراً) منصوبة ؛ لأنها مفعول مطلق ، والتقدير وبصدهم عن سبيل الله صدوداً كثيراً ؛ أو لأنها مفعول به للمصدر ، والتقدير وبصدهم عن سبيل الله كثيراً من الخلق ، أو على تقدير "زماناً كثيراً" <sup>(2)</sup>.

(1) جزء من آية 160 سورة النساء ، وتمام الآية "فبظلم من الذين هادوا حرمنا طبيباتٍ أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً" .

(2) انظر البحر المحيط 411/3 .

ومن الواضح أن كل وظيفة إعرابية من هذه الوظائف تقود التركيب إلى معنى بعينه ، فتنعدد المعاني في التركيب الواحد بتعدد الوظائف ، ويمكن في الوقت نفسه الجمع بين المعاني المتعددة في التركيب الواحد ، فلا تعارض من أن يكون المعنى في قوله تعالى :... وبصدهم عن سبيل الله كثيراً" هو أن من أسباب عقاب هؤلاء الذين هادوا ، أنهم صدّوا صدّاً كثيراً بمعنى أنهم حاولوا محاولات متعددة كثيرة للصد بالباطل تارةً وبالرشوة التي كانوا يأخذونها من سفلتهم في تحريف الكتاب<sup>(1)</sup> وأنهم اتخذوا في سبيل تحقيق ذلك زماناً كثيراً ، وكان هدفهم صدّ جمع كثيرٍ من الناس .

إن هذه معانٍ ثلاثة اشتركت في تركيب (وبصدهم عن سبيل الله كثيراً) ، وكان باعثٌ هذا الاشتراك في التركيب والاحتمال في الدلالة تعدّد الوظيفة الإعرابية لكلمة في التركيب .

وفي الحقيقة كثيراً ما تشترك هذه الوظائف الإعرابية الثلاثة أو بعضها في كلمة فتؤدي إلى هذا النوع من الاحتمالي الدلالي ، وذلك كما في النماذج الآتية :

"واذكر ربك كثيراً" (آل عمران 41)

أي ذكرًا كثيراً أو زماناً كثيراً .

"وأضلّوا كثيراً" (المائدة 77)

أي خلّفاً كثيراً أو إضلالاً كثيراً أو زماناً كثيراً .

"واذكروا الله كثيراً" (الأنفال 45)

أي ذكرًا كثيراً أو زماناً كثيراً .

"فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً" (التوبة 82)

أي ضحكًا قليلاً وبكاءً كثيراً أو زماناً قليلاً من الضحك وزماناً كثيراً من البكاء .

(1) انظر الكشف 590/1 .

"كي نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً" (طه 32 ، 33)

أي تسبيحاً كثيراً وذكرًا كثيراً أو زمانًا كثيراً من التسبيح والذكر . وغير ذلك من النماذج<sup>(1)</sup> .

وإن كان مبعثُ هذا الاحتمال الدلالي هو تعدد الوظائف الإعرابية للكلمة في التركيب ، فإنَّ مبعث هذا التعدد في الوظائف هو حذف الموصوف الذي يفتح آفاقًا متعددة لتقدير هذه المحذوف .

فَمَنْ هُجِمَ على خلده معنى بيان الفعل ونوعه ، أسعفه التركيب بإمكانية تقدير مصدر محذوف للفعل المذكور ، ومن هُجِمَ على خلده معنى الزمان لم ييخل عليه التركيب بإمكانية تقدير ظرف محذوف ، وَمَنْ طَاوَعَهُ التركيب لتقدير مفعولٍ للفعل ، بحيث يضيف معنى مقبولا من زاوية ثالثة قَدَّرَ مفعولا به للفعل .

مع ملاحظة إمكانية الجمع بين المعاني المتعددة ، مادامت تتوافق مع السياق ، ولا تتنافر فيما بينها .

ومن التراكيب التي تتعدد فيها الوظيفة الإعرابية تركيب مثل:

(كُرُمُ خَالِدٍ أَبَا)

حيث يجوز إعراب (أَبَا) حالا و تمييزًا ، ويختلف معنى التركيب اختلافًا بيِّنًا مع كلِّ إعراب ؛ فعلى إعراب كلمة (أَبَا) حالا يكون المحكوم عليه بالكرم هو خالد نفسه في حال كونه أَبَا ، وعلى إعراب (أَبَا) تمييزًا يكون المحكوم عليه بالكرم هو أبو خالد وليس خالدًا ، ويكون التمييز حينئذٍ محولاً عن فاعل .

وكذلك من المشترك التركيبي ذي الدلالة الاحتمالية الناشئ عن تعدد الوظيفة الإعرابية دون الحالة الإعرابية ما يكون بين المبتدأ المعرفة والمعرف بأل بعده ، المثلَّوَيْنِ بجملة ، كما في قولنا :

(1) انظر مثلاً: الحج40 ، الشعراء227 ، الأحزاب35، 21 ، 41 ، الجمعة10 ، نوح24 .

(العالم المبتغي وجه الله يعمل بما علم)

فكلمة (المبتغي) معرّفة بأل بعد مبتدأ وبعدها جملة (يعمل بما علم) ومن ثم فإنها  
تحتل إعرابين :

الأول : أن تكون خبرًا ، والجملة بعدها حال .

الثاني : أن تكون صفةً والجملة بعدها خبر ، وهذا التعدد الوظيفي الجائز للكلمة  
في التركيب ، جعل هناك احتمالين في المعنى .

الأول : هو أن يكون المراد الإخبار بأن العالم الحق هو المبتغي وجه الله حال  
كونه يعمل بعلمه .

والثاني : هو أن يكون المراد الإخبار بأن العالم المبتغي وجه الله هو الذي يعمل  
بما علم .

وثمة فرق دقيق بين المعنيين : فالمعنى الأول ، يُخبر التركيب عن العالم  
بخصالٍ قد تبدو مجهولةً للمخاطب ، وأوصافٍ قد تتوارى عن أذهان الناس بفعل إطلاق  
كلمة عالم على كل أحد .

فيبين التركيب أن العالم هو من تحققت فيه هذه الصفات ؛ ابتغاء وجه الله وليس  
ابتغاء مالٍ أو شهرة أو ما شابه ذلك ، والعمل بما يعلم .

أما المعنى الثاني فإنه يثبت ابتداءً أن العالم مبتغٍ وجه الله ، فهذا الوصف ليس  
مجهولاً للمخاطب بل هو ثابت في العالم الحق ، ولكن المُخْبَر به الذي قد يغفله  
المخاطب هو أن ذلك العالم المبتغي وجه الله ابتداءً هو مَنْ يعمل بما عِلِم .

والنظام اللغوي يكفل لهذا التركيب المشترك ذي الدلالة الاحتمالية الناشئة عن  
التعدد الوظيفي الإعرابي ، يكفل له القدرة على التحول من تركيب احتمالي الدلالة إلى  
تركيب قطعي الدلالة .

وذلك بإمداده بضمير الفصل أو العماد ، وهو ما يدخل بين المبتدأ المعرفة والمعرّف بأل بعده لتعيين خبرية ذلك المعرّف ؛ ولهذا سُمّي فصلاً ، لأنه فصلٌ بين الخبر والتابع ، وعماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام .

فالتركيب : (العالم المبتغي رضا الله يعمل بما عِلِم)

تركيب يحمل أكثر من دلالة ، ومصدرٌ هذا التعدد تعدد الوظيفة الإعرابية لكلمة (المبتغي) بين الخبر والتابع (الصفة) على حد ما بيّنا آنفاً .

فإذا ما أدخلنا الضمير وقلنا :

(العالم هو المبتغي رضا الله يعمل بما عِلِم)

تعيّن إعراب كلمة (المبتغي) خبراً ، والجملة بعده حال ، ومن ثم صارت دلالة هذا التركيب قطعية في الدلالة على الإخبار عن العالم بأنه المبتغي رضا الله وليس غير .

وقد تجنبت لغة القرآن هذه الدلالة الاحتمالية ، وقطعت بدلالة الخبرية في الكثير من أي الذكر الحكيم بواسطة هذا الضمير .

مثل قوله تعالى : "إن هذا لهو القصص الحق" (آل عمران 62)

وقوله تعالى : "ذلك هو الضلال البعيد" (الحج 12)

وقوله عزّ من قائل : "ذلك هو الفضل الكبير" (فاطر 32)

وقوله تعالى : "إن هذا لهو البلاء المبين" (الصافات 106)

وقوله جل شأنه : "وذلك هو الفوز العظيم" (التوبة 111)

**الصورة الثانية - تعدد الحالة دون الوظيفة :**

هذه الصورة على النقيض من الصورة السابقة من صور تعدد الأوجه الإعرابية ، وإن كانت مرتبطة بها ؛ إذ إن المتعدد هنا ليس جانب الوظيفة النحوية ذات البعد

الدلالي من خبر وحال ومفعول وتمييز ... إلخ ، وإنما المتعدد هو الحالة الإعرابية من رفع ونصب وجر وجزم ، وهذه الصورة لا تتمثل إلا في التوابع ؛ لأنها الوظائف التي تتعدد حالتها باختلاف متبوعاتها ، فالوظيفة النحوية (صفة) قد تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة وقد تجتمع هذه الحالات في التركيب الواحد ، إذا ما صَحَّحَتْ تبعية هذه الصفة لأكثر من متبوع بأحوالٍ إعرابيةٍ مختلفةٍ .

ويبرز الاحتمال في الدلالة والاشتراك في التركيب حين تغيب العلامة الإعرابية الدالة على الحالة الإعرابية ، ومن ثم لا يستطيع المعربُ القطعَ بالموصوف المراد بالوصف كما في حالة الصفة الواقعة اسماً مقصوراً ، أو مبنياً .

وذلك كما في قوله تعالى : "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" (الأعلى : 1) فكلية (الأعلى) وظيفتها الإعرابية صفة ، لا مجال للاحتمال في ذلك ، ولكن هل هي وصف لكلية (اسم) المنصوبة أو لكلية (رب) المجرورة ؟

يجوز الوجهان<sup>(1)</sup> ، ومن ثم تتعدد الحالة الإعرابية لكلية (الأعلى) ، حيث يجوز فيها النصب والجر .

وقد كان لغياب العلامة (الفتحة أو الكسرة) الدورُ الأساس في اندراج هذا التركيب تحت مظلة المشترك التركيبي ذي الدلالة الاحتمالية .

وعلى هذا يحتمل في هذا التركيب أنَّ المراد بالوصف بالعلوية هو اسم الرب ، أو هو الرب نفسه ، وهما معنيان محتملان من خلال طبيعة التركيب النحوي ، ليس لتعدد الوظيفة وإنما لتعدد الحالة وغياب العلامة ، وهي صورة من صور تعدد أوجه الإعراب .

### الصورة الثالثة – تعدد في الوظيفة والحالة معاً :

هذه الصورة كسابقتها لا تتحقق إلا إذا كانت الكلمة محل التعدد مما تغيب عنها العلامة لكونها مبنيةً أو اسماً مقصوراً أو جملةً أو نحو ذلك ، وحينئذٍ يتحقق الاشتراك في التركيب ، وذلك كما في قوله تعالى : "ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين" (البقرة : 2) .

(1) انظر : معاني القرآن للنحاس 204/5 .

فكلمة (هَدَى) غابت عنها العلامة ، ومن ثم كان الأفق الدلالي مفتوحاً لكون (هدى) مرفوعةً أو منصوبةً<sup>(1)</sup> ؛ ويستصحب الرفع تعددٌ في الوظيفة النحوية ، فالرفع على الخبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هو هدى ، أو على الخبر بعد خبر ، والخبر الأول هو جملة (لا ريب فيه) أو على الابتداء و(فيه) خبرها ، وعلى هذه الوظيفة يكون الوقف على (لا ريب) ، ويجوز أن يكون الرفع بالظرف على قول الأخفش والكوفيين . أما النصب ، فعلى الحال من (ذا) أو من الكتاب أو من الضمير في (فيه) .

وأياً ما كانت صورة التعدد في الإعراب فإنه بصورة الثلاثة يُعدُّ من أبرز أسباب نشوء ظاهرة المشترك التركيبي والدلالة الاحتمالية .

### ب- المعنى الوظيفي لكلمة شكلية (عنصر نحوي) في التركيب :

تناولنا في النقطة السابقة المعنى الوظيفي للصنف الأول من الكلمات في التركيب وهو ما أطلق عليه (هنري سويت) الكلمات الكاملة وبيناً كيف يؤثر تعدد الإعراب بصورة المختلفة في تعدد معنى التركيب ، وفي هذه النقطة نتناول المعنى الوظيفي لكلمة شكلية أو عنصر نحوي ، وهي تلك الكلمات التي تستمد معناها من التركيب النحوي وليس لها معنى معجمي ، وننظر في أثر هذه الكلمات الشكلية في إحداث المشترك التركيبي والاحتمال الدلالي .

#### 1. حروف الجر :

من المعلوم أن جمهور النحاة<sup>(2)</sup> يذهب إلى أن الحرف ليس له معنى في ذاته ، إنما يستمدُّ معناه من وضعه في التركيب ، في حين أن هناك قلة من النحاة يذهبون إلى أن للحرف معنى في ذاته قبل دخوله في التركيب منهم الشيخ بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحاس<sup>(3)</sup> .

وأياً ما كان الرأي فإن الثابت هو أن الحرف يكون له معنى في التركيب ، وقد لوحظ أن هناك حروفاً تدخل على التركيب فتلحق بدلالاته الاحتمال ، فيصير التركيب من المشترك التركيبي .

(1) انظر معاني القرآن للنحاس 180/1 .

(2) من هؤلاء ابن جني (اللمع ص 91) ، الزمخشري (المفصل ص 283) ، ابن يعيش (شرح المفصل 2/8) ، ابن عقيل (شرح ابن

عقيل 15/1) ... وغيرهم .

(3) انظر مع الهوامع 6/1 ، 8 .

وهناك الكثير من الحروف التي تسهم في هذا الاشتراك التركيبي والاحتمال الدلالي ، وأبرزها حروف الجر التي تتعدد دلالاتها ، المستقاة من ملاحظة السياقات المختلفة ، فمثلاً من المعلوم أن حرف الجر (في) أشارت السياقات المختلفة التي يقع فيها إلى إمكانية دلالاته على الظرفية والسببية والمصاحبة والاستعلاء ... وهكذا ، وحرف الجر (من) يفيد الابتداء والتبويض وبيان الجنس والتعليل .... وهكذا .

ولو أن هذه الحروف وغيرها ، استقرت لها دلالة واحدة في السياق الواحد ، لما ظهر أمامنا احتمالاً في الدلالة واشتراك في معنى التركيب ، ولكن هناك حروف تحتمل أكثر من دلالة في التركيب الواحد ، تتعدد تبعاً له معاني التركيب . وفيما يلي نضرب مُثلاً على هذا الاشتراك التركيبي المبني على تعدد معنى الحرف بداخل التركيب .

#### - تعدد ناشئ عن حرف الجر (من) :

قوله تعالى : "ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" (آل عمران 104) .

فالحرف (من) يحتمل معنيين ؛ التبیین والتبويض ، والمعنى على التبيين يوجه الدلالة إلى وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل مكلف من المسلمين ، وهذا ما ذهب إليه الإمام الرازي<sup>(1)</sup>.

والمعنى على التبويض يوجه الدلالة إلى وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على القادر عليه من الأمة ، ومن ثم فهو فرض كفاية ، إن قام به بعض المسلمين سقط عن البعض ، وهذا ما ذهب إليه الإمام الزمخشري في قوله : "من" للتبويض ؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات ، ولأنه لا يصلح له إلا مَنْ عِلِمَ المعروف والمنكر ، وعَرَفَ كيف يرتب الأمر في إقامته وكيف يباشر ، فإن الجاهل ربما نَهَى عن معروفٍ وأمر بمنكر<sup>(2)</sup>.

(1) التفسير الكبير 314/8 .

(2) الكشف 396/1 .

وفي حين ذهب بعض العلماء المذهبيين السابقين ذهب آخرون إلى الجمع بين الدالتين فقالوا: "إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان واجباً على الكل ، إلا أنه متى قام به قوم سقط التكليف عن الباقيين"<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإننا نرى أن التركيب احتمل دالتين ، ذهب العلماء إزاءهما مذهبين : مذهب الترجيح بينهما ومحاولة إيجاد أدلة تنتصر لمذهبه على الآخر ومذهب آخر هو مذهب الجمع بينهما .

وكان منشأ هذا الاشتراك التركيبي والاحتمالي الدلالي إمكانية تلبس الحرف (من) بأكثر من دلالة .

#### - تعدد ناشئ عن حرف الجر (عن) :

وذلك كما في قولهم : (قعدت عن يمينه) ؛ ف (عن) في هذا التركيب ونحوه تحمل معنى الملاصقة وغيره ، بمعنى أن القعود في جهة اليمين قد يكون ملاصقاً للشيء ، وقد يكون بعيداً عنه ، فالثابت الوحيد هو كون القاعد في جانب اليمين . وقد تخرج (عن) عن احتمالها الدلالي بدخول (من) عليها ؛ ففي قولنا : (قعدت من عن يمينه) يدل التركيب دلالة قطعية على أن القعود ملاصق للشيء مباشرة في أول جهة اليمين ، ومرجع ذلك إفادة (من) ابتداء الغاية عند الجمهور . يقول ابن هشام : "إذا قيل (قعدت عن يمينه) فالمعنى في جانب يمينه ، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها ، فإن جئت بـ (من) تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية"<sup>(2)</sup>.

ويعلق الدسوقي على قول ابن هشام ، معللاً قطعية الدلالة على الملاصقة بدخول (من) بقوله : "لأن المعنى قعدت مبتدئاً من جانب يمينه ، وإذا ابتدأ من أول الجانب كان ملاصقاً لأول الناحية"<sup>(3)</sup>.

(1) التفسير الكبير 314/8 . .

(2) انظر : مغني اللبيب 171/1 .

(3) انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 162/1 .

### - تعدد ناشئ عن حرف الجر (حتى) :

وذلك في نحو : "ضربت القوم حتى زيد" ؛ حيث صرَّح ابن مالك أن "حتى لانتهاء العمل بمجرورها ، أو عنده"<sup>(1)</sup> ، يعني أنه يحتمل أن يكون داخلاً في حكم ما قبلها أو غير داخل .

فيحتمل المعنى في هذا المثال أن يكون الضرب قد وقع على القوم دون زيد ، ويحتمل كذلك أن يكون الضرب شَمِلَ القوم وزيداً . وقد صرَّح أبو حيان<sup>(2)</sup> أن سيبويه والفراء أشارا إلى ذلك ، وحكى عن ثعلب أن حتى للغاية ، والغاية تدخل وتخرج .

وحقيقة الأمر أن هذا الاحتمال في دلالة التركيب يقع إذا كان ما بعد (حتى) من جنس ما قبلها أو جزءاً مما قبلها ، كما في المثال الذي ذكره ابن مالك ، أما إذا كان ما بعدها من غير جنس ما قبلها أو ليس جزءاً مما قبلها كما في : (نمت البارحة حتى الصباح) ، فإن المعنى على عدم لزوم نوم الصباح ؛ لأنه ليس من جنسه ، ولا جزءاً منه .

فمناط الاحتمال هو تركيب (حتى) الذي يلي (حتى) فيه شيء من جنس ما قبلها أو هو جزء منه ، كما في "ضربت القوم حتى زيد" .

ويمكن لهذا التعبير الاحتمالي أن يتحول إلى تعبيرٍ قطعيٍّ الدلالة ، ومن ثم يخرج من دائرة المشترك التركيبي بإبدال (إلى) بـ (حتى) ؛ حيث "إنَّ الأكثرَ في (إلى) عدم دخول ما بعدها فيما قبلها إلا بقرينة"<sup>(3)</sup> .

وعلى هذا فقولنا : (ضربت القوم حتى زيد) ، مشتركٌ تركيبياً ذو دلالةٍ احتمالية على حد ما بينا . وقولنا : (ضربت القوم إلى زيد) تركيبٌ قطعيٌّ الدلالة على أن زيداً انتهي الضرب عنده لا به .

(1) انظر : شرح التسهيل 166/3 .

(2) شرح التسهيل لأبي حيان 167/3 ، وانظر إشارة الفراء في معانيه 137/1 ، وحكاية ثعلب في مجالسه 226/1 .

(3) انظر مغني اللبيب 88/1 بتصرف .

## 2. الأداة (ما) :

إن للأداة (ما) خصوصيةً في إحداث الاشتراك الدلالي في التركيب ، فإن كانت حروف الجر التي سبق ذكرها ونحوها تُشعُّ تعدُّها الدلالي مستعينةً بإقرار معنى السياق ومدى قبوله لتلك الدلالات المتعددة من عدمه ، بمعنى أن هذا التعدد الدلالي ليس مطردًا في كل السياقات فقد لا تُقَرُّ بعض السياقات معاني معينة وتُتَّقِي على دلالة واحدة فقط وحينئذٍ يزول التعدد الدلالي عن الحرف ومن ثم التركيب .

أقول إذا كان ذلك كذلك في حروف الجر السابق ذكرها ونحوها ، فإن التعدد في المعنى النحوي لـ(ما) يطرُدُ في كل تركيبٍ وقعت فيه بعد الباء ؛ حيث تحتلُّ الموصولية والمصدرية<sup>(1)</sup> كما في قوله تعالى : "فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ" (الأعراف 162) ، والمعنى على الموصولية : عَذَّبُوا بسبب الذي كانوا يفعلونه من ظلم ، والمعنى على المصدرية : عَذَّبُوا بسبب كونهم ظالمين .

والمعنى على المصدرية هو وصفُ المعذبين بأنهم ظالمون ، أما على المصدرية فليس ثمة وصفٌ بأنهم ظالمون ؛ إذ ليس كلُّ من يفعل ظلمًا من اللازم أن ينزلق إلى حماة الوصف بالظلم المطلق .

كذلك تحتل (ما) الموصولية والاستفهامية<sup>(2)</sup> إذا وقعت بين فعلين سابقهما علمٌ أو دراية أو نظر كما في قوله تعالى : "وأعلم ما تبذرون وما كنتم تكتمون" (البقرة 33) ، وقوله تعالى "وما أدري ما يفعل بي ولا بكم" (الأحقاف 9) ، كذلك قول رب العزة "ولتنتظرن أنفسن ما قدمت لعدن" (الحشر 18) .

(1) انظر الإتيان للسيوطي 244/2 .

(2) انظر الإتيان 244/2 ، 245 . وقد زاد الكفوي في الكليات معنى المصدرية (انظر الكليات 1/ 1341) .

### ثالثاً - أسباب خاصة بالتعليق النحوي بداخل التركيب :

من المعلوم أن الكلمات في النظام النحوي يحكمها على المستوى الأفقي للتركيب تتابع وفق علاقات نحوية معينة كالإسناد والغائية والتعديّة والربط إلى آخر هذه العلاقات<sup>(1)</sup> التي تعلّق الكلمات ويجعل بعضها يأخذ بأعناق بعض .

فتركيب مثل : (أمسك الشرطي بسارق السيارة)

لا تتتابع فيه الكلمات تتابعاً اعتباطياً ، وإنما تتتابع وفق علاقات تُحدث التعليق فيما بينها حتى يخرج التركيب كتلة دلالية واحدة .

فكلمة (الشرطي) تتعالق وتتعانق مع كلمة (أمسك) برابطة الفاعلية وتتعانق كلمة (أمسك) بكلمة (سارق) برابطة باء التعديّة التي تقيّد الإلصاق ، وتتعالق كلمة (سارق) بكلمة (السيارة) برابطة الإضافة التي تُنزل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة .

وهذا التتابع الذي يُحدث المعنى الأساسي للتركيب ، قد تتوارد فيه بعض العناصر النحوية فيحدث اجتماعها دلالةً احتماليةً فإذا ما تغيرت بعض هذه العناصر المتواردة ، زالت احتمالية الدلالة وتحول التركيب من كونه احتماليّ الدلالة إلى تركيب أحادي الدلالة .

وبين أيدينا مجموعة من النماذج التركيبية التي تواردت فيها عناصر نحوية معينة ، بحيث أسهم تواردها إلى حدوث ظاهرة الاشتراك التركيبي والاحتمال في الدلالة .

أ- توارد النكرة في حيز النفي :

من المعلوم أن النكرة في حيز النفي تقيّد نفي العموم مطلقاً<sup>(2)</sup> سواء أ باشرت أداة النفي نحو : ما أحد قارئاً ، أم لم تباشرها نحو ما قام أحد ، وسواء كانت أداة النفي (ما) أو (لا) أو (ليس) أو (لن) أو أيّ من أدوات النفي .

فدلالة النكرة في حيز النفي هي عموم نفي الحدث أو النسبة عن النكرة .

إلا أن دلالة نفي العموم هذه قد تزاخمها دلالة أخرى هي دلالة نفي الوحدة ، وذلك في تراكيب بعينها نحو :

(1) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص192 ومابعداها .

(2) انظر على سبيل المثال شرح التصريح 168/1 .

## 1. تركيب لا النافية العاملة عمل ليس :

وذلك في مثل قولنا : لا رجل في الدار .

فهذا التركيب تتجاذبه دلالتان على سبيل الاحتمال ، فيجوز أن يكون النفي عامًّا مطلقًا على أصل دلالة النكرة في حيز النفي بمعنى أنه لا يوجد رجل في الدار مطلقًا ، ويجوز أن تكون الدلالة على سبيل نفي الواحد ، ويكون المعنى لا يوجد رجل واحد ، ولكن يوجد أكثر من ذلك .

وفي المقابل نجد أن (لا) النافية للجنس تقطع بدلالة تركيب (لا رجل في الدار) على سبيل النص على العموم المطلق ؛ وعلى هذا لا يجوز قولنا : لا رجل في الدار بل رجلين ؛ لأن أوله ينقُض آخره .

ويؤكد ابن هشام قطعية الدلالة في تركيب لا النافية للجنس في مقابل احتمالية الدلالة والاشتراك في تركيب لا العاملة عمل ليس بقوله<sup>(1)</sup> : "إذا قيل (لا رجل في الدار) بالفتح تعيّن كونها نافية للجنس ... وإن قيل الرفع تعيّن كونها عاملة عمل ليس ... وأختُمَل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ... وغلط كثير من الناس ؛ فزعموا أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ، ويردُّ عليهم نحو قوله :

تعرَّ فلا شيء على الأرضِ باقيًا ..... "

## 2. توارد (ما) النافية في تركيب خال من حرف الجر (من) :

وذلك في نحو : (ما قام رجل) و (ما في الدار رجل)

فالتركيب الأول يحمل دلالتين إما الدلالة على عموم انتفاء قيام رجل ، أو انتفاء قيام رجل على وجه الخصوص ، كأن يكون الرجل المراد نفي قيامه رجلاً قويًّا ، وعليه يجوز أن يقال : ما قام رجل (أي قوي) بل قام ضعيف ، أو يكون الرجل المراد نفي قيامه رجلاً واحدًا ، وعليه يجوز أن يقال : ما قام رجل (أي واحد) بل قام أكثر من رجل ، أو أن يكون المراد عدم قيام رجل واحد ولا أكثر من ذلك . ومثل ذلك يقال على التركيب الثاني .

(1) انظر مغني اللبيب 267/1 .

وعليه فإن تركيب (ما + نكرة) تركيب احتمالي الدلالي يشترك فيه أكثر من معنى .

وهذا التركيب الاحتمالي الدلالة يمكن أن يتحول إلى تركيب قطعي الدلالة بحيث يعبر عن معنى واحد فقط ؛ وذلك بإدخال حرف الجر الزائد (من) على النكرة ؛ حيث تكون للتخصيص على العموم ، وحينئذٍ تتزاح الدلالات المعبرة عن نفي الوحدة أو الوصف ، أو كل ما من شأنه تخصيص النكرة المنفية .

ويشير صاحب التصريح إلى أثر (من) على تركيب النكرة في حيز النفي في معرض حديثه عن معاني (من) فيقول<sup>(1)</sup> : " ... والمعنى الرابع : التخصيص على العموم أو لتوكيد التخصيص عليه ، وهي الزائدة ، فالأول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو : ما جاءني من رجل فهي للتخصيص على العموم ألا ترى أنه قبل دخول (من) يحتمل نفي الواحد ، ونفي الجنس على سبيل العموم ، ولهذا يصح أن يقال (بل رجلان) وبعد دخولها يصير نصاً في نفي الجنس على سبيل العموم ، فيمتنع أن يقال : (بل رجلان) " ... .

وهذا التوارد من خلال النموذجين السابقين يعبر عن توارد بين حرف (لا - ما) واسم (النكرة) ، وقد يكون التوارد المفضي إلى احتمال الدلالة توارداً بين اسمين على الوجه الذي سيشير إليه العنوان التالي .

#### ب- توارد اسمين على سبيل الإضافة المفهمة مقداراً :

حين يقرر النحاة أن الإضافة المعنوية تكون بمعنى (من) كما في (ثوب خز) أو (اللام) كما في (يد زيد) أو (في) كما في (مكر الليل) ... أقول : حين قرر النحاة ذلك لم يقصدوا بالطبع أن تكون هذه المعاني مجتمعة في تركيب واحد ؛ وإلا أحدث لبساً يفضي إلى فساد المعنى .

ولكن هناك من التراكمات الإضافية ما تحتمل فيه الإضافة أكثر من معنى يُفضي إلى تعدد دلالي وتركيب احتمالي لا فساد فيه من حيث المعنى .

(1) انظر شرح التصريح 8/2 .

من هذه التراكيب ، التراكيب الإضافية المعبرة عن المقادير التي يعبر المضاف فيها عن وعاء يقدّر به المضاف إليه ، نحو : جرة عسل أو حُبّ عسل ، راقود خل ، رطل ذهب ، ذنوب ماء ... فهذه التراكيب يحتمل أن تكون الإضافة بمعنى (من) أو بمعنى (اللام) .

فإذا ما قلنا : عندي رطل ذهب ، فإنها قد تعني أنني أمتلك رطلاً للذهب أي أمتلك وعاءً للذهب ، وليس عندي شيء من الذهب ، وقد تعني أنني أمتلك رطلاً من الذهب بمعنى أن عندي ذهباً بمقدار هذا الرطل .

فالتراكيب كما نرى من المشترك الذي يحتمل دلالتين ، إلا أن هذا الاحتمال الدلالي يمكن أن يرتفع ، ويتحول التركيب إلى تركيب أحادي الدلالة ، وذلك بتحويل التركيب من كونه إضافياً إلى تركيب تمييزي ، وذلك بنصب المضاف إليه على التمييز ، فنقول :

#### (عندي رطل ذهباً)

فهذا التركيب قطعي الدلالة على حيازتي لذهبٍ مقدّر بمقدار رطل .

وعلى هذا جعل الأشموني النصب أولى من الجر في مثل : (ذنوب ماء ، وحُبّ عسل) ؛ "لأن النصب يدلّ على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك"<sup>(1)</sup>.

#### ت- التعدد في احتمالات العلاقات النحوية :

تقوم اللغة على مجموعة من العلاقات النحوية قوامها التعليق النحوي الهادف إلى الربط بين مفرداتها وتراكيبها ، بحيث تسبك هذه وتلك في سلسلة كلامية منسجمة الحلقات يفهمها المخاطب دون لبس أو غموض .

(1) انظر : شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبان 197/2 .

وقد تكون هذه العلاقات ملفوظة أو ملحوظة ، وتكون العلاقات النحوية ملفوظة إذا كانت وسيلة الربط لفظاً على الحقيقة أو التقدير كما في قولنا : زيد قام صاحبه .

فالضمير في (صاحبه) هو الرابط بين المبتدأ (زيد) والخبر الجملة (قام صاحبه) ، وهو رابطٌ لفظيٌّ أنشأ العلاقة بين المبتدأ و جملة الخبر ، ولولاه لانفكت عرى الكلمات ، ولما تحققت العلاقة النحوية المنشودة بين المبتدأ أو الخبر ، والمحقة للمعنى المفهوم .

وقد تكونُ العلاقة ملحوظةً بروابط عقلية لا لفظ لها ، كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة ، فالرابط بين الفعل (أمسك) والفاعل (الشرطي) هو معنى الفاعلية ، والرابط بين الفعل المذكور والمفعول (اللس) هو معنى المفعولية في قولنا :

(أمسك الشرطي اللص)

إذن العلاقات النحوية وتحققها باللفظ أو اللحظ هي أساس الربط ولا نبالغ إذا ما قلنا هي أساس المعنى المفهوم من الكلام كله .

ولكن هذا المعنى المفهوم من الكلام قد يتعدد ، ويصير الكلام محتملاً لأكثر من دلالة ، ويكون منشأ هذا التعدد هو هذه العلاقات الرابطة بين الكلمات .

– وخير مثالٍ على ما نقول هو ما يكون بين الضمير ومرجعه من علاقة رابطة تؤدي إلى فهم التركيب .

ولقوة العلاقة بين الضمير ومرجعه أوجبت اللغة ومن بعدها النحو ضرورة المطابقة بين الضمير ومرجعه ، على الأغلب ، في الأفراد والتثنية والجمع من جهة ، والتذكير والتأنيث من جهة أخرى ، وأوجبت تأخر الضمير عن مرجعه ، إلا في حالات خاصة ، على الوجه الذي فصلته كتب النحو<sup>(1)</sup> .

(1) انظر على سبيل المثال النحو الوافي 1/255 إلى 271 ، وباب الضمير في كتب النحو التعليمي كشرح ابن عقيل والأشموني قديماً والنحو المصفى للدكتور محمد عيد حديثاً ، وغيرها .

إلا أن ما يعنينا في هذا الصدد هو ماذا يحدث إذا تعدد مرجع الضمير ؟ وأي علاقة سيُعْتَدُّ بها في المعنى ؟ هل العلاقة بين الضمير والمرجع الأقرب إليه أو بين الضمير وغير هذا المرجع الأقرب ؟

أجاب أهل اللغة عن هذه الأسئلة ، بأن الضمير يعود على المرجع الأقرب ولكنه "ليس بمطرد ، فقد يخرج عن الأصل بدليل"<sup>(1)</sup>.

كما في قوله تعالى : "قالوا يا أبانا إنا ذهبنا نستبق وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب" (يوسف 17) .

"فالضمير في (أكله) يصلح ليوسف وللمتاع ، ولكن القرينة تجعل الضمير ليوسف ؛ لأنه لم يعهد من الذئب أكل الأمتعة"<sup>(2)</sup>، فالضمير يعود في الآية على الأبعد لوجود دليل عليه .

وإذا جاز للضمير أن يعود على أكثر من مرجع ، ولم يترتب على ذلك فساد في المعنى ، لم يمنع العلماء ذلك وصار التركيب محتملاً لأكثر من دلالة ناشئة عن تعدد الاحتمال في العلاقات النحوية .

فمثلاً في قوله تعالى : "الله الذي رفع السموات بغير عَمَدٍ ترونها" (الرعد 2) .

يحتمل أن تكون العلاقة النحوية قائمة بين الضمير في (ترونها) و (السموات) ، أي أن الضمير عائِدٌ على السموات ، وجملة (ترونها) مستأنفة ، وحينئذٍ يكون المعنى : رفع السموات بلا عَمَدٍ كما ترونها من غير حاجة إلى إخبار ، فمشاهدة المرء للشيء تُغني عن الإخبار عنه .

ويحتمل أن تكون العلاقة النحوية قائمة بين الضمير في (ترونها) و (عمد) ، أي أن الضمير عائِدٌ على (العَمَد) ، وجملة (ترونها) صفة لعمد ، وحينئذٍ يكون المعنى :

(1) انظر البرهان 28/4 .

(2) انظر البيان في روائع القرآن د.تمام حسان ص234 .

رفع السموات بلا عَمَدٍ مرئية ، أي أن هناك عمداً ترفع السموات ، لكنَّ البشر لا يقدرّون على رؤيتها ، أي "خلقها بعمد لا ترونها"<sup>(1)</sup>.

وكذلك في قوله تعالى : "وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله" (البقرة 23) .

حيث يحتمل التركيب أن تكون فيه علاقتان ، إما بين الضمير و(عبدنا) أو بين الضمير و(ما نزلنا) وهو القرآن .

وذلك مبنيّ على اختلاف مرجع الضمير ، فعوده على (عبدنا) ينشئ المعنى : "فأنتوا ممن هو على حاله من كونه بشراً عربياً وأمياً لم يقرأ الكتب ولم يأخذ من العلماء"<sup>(2)</sup>، وعوده على (القرآن) ينشئ المعنى : "فأنتوا بسورة مما هو على صفته في البيان الغريب وعلو طبقته في حسن النظم"<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : "ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها" (الحديد 22) .

فقد ذكر أبو حيان<sup>(3)</sup> جواز عود الضمير على المصيبة وهو الظاهر إلا أنه ذكر قول البعض من جواز عود الضمير على الأرض ، والأنفس . وذكر المهدويّ جواز عود الضمير على جميع ما ذكر .

من خلال هذه المُثُل يتضح كيف كان التعدد في احتمالات العلاقات النحوية سبباً واضحاً في نشوء التركيب المشترك والدلالة الاحتمالية .

— ولتعدد الاحتمال في العلاقات النحوية شكل آخر غير شكل عود الضمير على أكثر من مرجع ، وهو جواز تعلق مركب الجر أو الظرف بأكثر من متعلّق في التركيب الواحد ، وذلك كما في قوله تعالى : "له معقباتٌ من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من

(1) انظر في جواز عود الضمير في الآية على أكثر من مرجع ، معاني القرآن للفراء 57/2 ، و إعراب القرآن للنحاس 349/2 ،

350 ، وقد رجح النحاس عود الضمير على المرجع الأبعد (السموات) أي رجح الاحتمال الأول .

(2) انظر : الكشف 98/1 .

(3) انظر البحر المحيط 224/8 .

أمر الله" (الرعد11) ؛ حيث يمكن لمركب الجر (من أمر الله) أن يتعلق بالفعل (يحفظونه) ، أي أن المعنى ناشئ عن علاقة مركب الجر (من أمر الله) بالفعل (يحفظونه) ، وحينئذ يكون المعنى : ملائكة تحفظ الإنسان فإذا جاء القدر خلّوا بينه وبينه<sup>(1)</sup>.

ويمكن كذلك أن تنشأ العلاقة النحوية بالتعلق بين مركب الجر (من أمر الله) و (معقبات) ، وحينئذ يكون المعنى : له ملائكة من أمر الله تحفظ عليه كلامه وفعله<sup>(2)</sup>. وذلك مثل قوله عن اليمين وعن الشمال قعيد .

إذن هذان المعنيان محتملان ، وإن كنا نرى رجاحة الأول وظهوره ، فإن محل الاستدلال هو أن تعدد العلاقات النحوية يحدّد صور المعاني في التركيب الواحد .

تلك أهم وأبرز أسباب ظاهرة المشترك التركيبي واحتمال الدلالة ، وقد قصرنا اهتمامنا بقدر المستطاع على ما كان يتعلق منها بالجوانب التركيبية في الأساس ، ثم ما كان يتعلق بالجانب الصيغي من أسباب تلقي بظلال الدلالات الاحتمالية على التركيب . مدركين في الوقت نفسه أن هناك أسباباً أخرى تتجاوز مستويي الصيغة والتركيب تقود إلى الاحتمال في المنطوق اللغوي . وهذه بعضها :

### 1. المشترك اللفظي في التركيب :

كما في كلمة (قرء) من قوله تعالى : "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء" (البقرة228) ؛ حيث إن كلمة القرء تحمل معنى الطهر أو الحيض ، وعلى هذا فدلالة التركيب تحمل المعنيين .

### 2. احتمال الحقيقة أو المجاز :

وذلك كما في قولنا : أسامة أسد

حيث تحتل العبارة أن يكون المتحدث عنه إنساناً و من ثم يكون التركيب مجازياً ، ويحتمل أن يكون المتحدث عنه هو الحيوان المفترس .

(1) انظر معاني القرآن للنحاس 477/3 .

(2) معاني القرآن للنحاس 479/3 .

### 3. ما يتعلق بالوقف والنبر والتنغيم :

كما في قوله تعالى : "ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين " (البقرة 2) .  
 باختلاف الوقف على (لا ريب) أو (فيه) ينشأ عنه احتمال في المعنى ، كذلك  
 تركيبه مثل : (عافاك الله مما ابتلاك) يحمل معنى الخبر و معنى الإنشاء ، والنبر و  
 التنغيم فيها يحدد المعنى المراد .  
 أقول : ندرك جيداً أن مثل هذه النقاط الثلاث لها أثرٌ في نشوء ظاهرة المشترك  
 التركيبي ؛ إلا أننا نراها أعلق بالمنطوق اللغوي ، على مستوى المفردات المعجمية و  
 الجوانب الأسلوبية وأداء المتكلم منها بالمنطوق اللغوي على المستويين النحوي  
 والصرفي اللذين جعلناهما مبتغانا وهدفنا في هذا البحث .  
 سائلين المولى عزَّ وجلَّ أن يوفقنا في تناول الجوانب المعجمية و الأسلوبية في  
 عملٍ آخر بحول الله و قوته.

### الخاتمة

المشترك التركيبي والدلالة الاحتمالية بحثٌ ينطلق من معطيات علمي النحو والصرف لمحاولة تفسير ظاهرة اشتراك أكثر من دلالة في تركيب واحد ، على غرار ما يعرف في فقه اللغة بـ(المشترك اللفظي) وما أطلقنا عليه في بحث سابق اسم (المشترك الصيغي) .

وقد توصل البحث إلى نتائج عديدة أهمها ما يلي :

1. التأكيد على ما لاحظناه من تشابه المعطيات اللغوية لمستويات اللغة المختلفة (اللفظ - الصيغة - التركيب) ، التي تؤدي بلا شك إلى تشابه الفكر اللغوي ، مما يشير إلى ضرورة التواصل بين علوم اللغة المختلفة وعدم الفصل فيما بينها ؛ لأن ذلك أشبه بتمزيق أوصال الجسد الواحد .

2. الأصل في المشترك التركيبي أن يكون وسيلة للتعبير عن بلاغة التركيب ، وجعله معبراً عن الكثير من المعاني بالقليل من المباني ؛ وذلك إذا لم تكن هذه المعاني متعارضة متنافرة فيما بينها بحيث يقرأها السياق ، وهذا يكون في التراكيب التي يمكن الجمع فيها بين الدلالات الاحتمالية المتعددة كما مثلنا بقوله تعالى "لا تضارّ والده بولدها" ونحوه مما هو كثير في آي الذكر الحكيم .

أما إذا لم يجز ذلك الجمع بين الدلالات المحتملة ؛ فإما أن تكون هناك قرينة تجيز إحدى الدلالات على غيرها ، وإما لا ، فإن كان هناك قرينة كان التركيب مقبولاً ؛ لأنه يرقى فوق فساد اللبس والغموض اللغويين ، ويكون التركيب محتملاً هذه الدلالة أو تلك وفق ما يتراءى للمتلقى من قرائن أو للعلماء من مرجحات ، وذلك كما مثلنا بقوله تعالى "ثم بعثناهم لنعلم أيهم أحصى لما لبثوا أمداً" ، فـ(أحصى) لا يجوز كونها اسم تفضيل وفعلاً ماضياً في آن ، ومع ذلك فإن السياق يتحملهما ؛ لذا اختلف العلماء ، كلٌ وفق أسسه وضوابطه والقرائن التي ترجح اختياره على حد ما بيّنا في ثنايا البحث .

أما الصورة المرفوضة من صور المشترك التركيبي فهي الصورة التي يحتمل فيها التركيب أكثر من دلالة لا يمكن الجمع بينها ولا توجد قرينة أو ضابط يرجح دلالة على

أخرى ، كما مثلنا بقولنا : "سعدت بزيارة أخواتي" فالتركيب ملبسٌ فيه غموض ؛ إذ لا نعرف من الزائر آ لمتكلم أم الأخوات ؟؟

3. الصيغة ، والمعنى النحوي الوظيفي لكلمة ، والتعليق النحوي بين كلمات التركيب ، من أبرز الأسباب الصرفية النحوية المنشئة لظاهرة المشترك التركيبي والتي سلط البحث الضوء عليها .

ولكن البحث يقرُّ أيضًا وجود أسباب أخرى تتعلق بالاشتراك اللفظي لكلمة في التركيب ، وبعض الجوانب الأسلوبية والأدائية للكلام التي هي أدخل في الدرس المعجمي والبلاغي منها في الدرس النحوي الصرفي .

4. ليست الدلالات الاحتمالية الناشئة عن سببٍ من أسباب المشترك التركيبي تدور في فلك واحد هو فلك الدلالات اللغوية (كدلالة الخبر المعرف بـأل بعد المبتدأ المعرفة المتلوّين بجملة) ؛ ولكن تدور هذه الدلالات في أفلاك دلالية أخرى كفلك الدلالات الزمنية (صيغتا الماضي والمضارع) ، وفلك الدلالات المكانية (التعدد الناشئ عن حرف الجر عن) ، وفلك الدلالات المعبرة عن الشمول في الإثبات (التعدد الناشئ عن حرف الجر حتى) أو في النفي (كدلالة النكرة في حيز النفي) .

هذا وقد لاحظ البحث وفرة ظاهرة المشترك التركيبي وتعدد الاحتمالات الدلالية ، المثيرة للنص ، والدالة على فصاحة منشئة ، وقدرته على تفريع المعاني المتعددة من جوف تركيب واحد دون تنافر أو تعارض فيما بينها ، في التراكيب القرآنية خاصة ؛ لذا فإن البحث يوصي بتقصي التراكيب القرآنية متعددة المعاني وتحليل أسباب قدرتها على هذا التحمل ومدى تأثير هذه الظاهرة في التدليل على إعجاز النص القرآني وكثرة ما يحتويه من المعاني في أقلِّ كمٍّ من المباني .

### المراجع

- (1) الإتقان للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية صيدا بيروت ، سنة 1998/1418 .
- (2) اجتهادات لغوية ، د/ تمام حسان ، عالم الكتب ، ط1 ، 2007 .
- (3) الأصول لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1988/1408 .
- (4) إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت ، ط3 ، 1988/1409 .
- (5) أمالي ابن الشجري ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخامجي القاهرة ، ط1 ، 1992/1413 .
- (6) الإنصاف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، 1987م .
- (7) البحر المحيط لأبي حيان ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2001م .
- (8) البرهان للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة بيروت ، دون تاريخ .
- (9) البيان في روائع القرآن د.تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة ، ط1 ، 1993/1413 .
- (10) التفسير الكبير للرازي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، ط3 ، 1420 .
- (11) التفسير القيم لابن القيم ، تحقيق مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان ، دار ومكتبة الهلال ، طبعة بيروت ، سنة 1410 .
- (12) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، مكتبة المشهد الحسيني ، القاهرة ، بدون تاريخ .

- (13) دراسات في الأدوات النحوية د/مصطفى النحاس ، شركة الربيعان الكويت ، ط1 ، 1979 .
- (14) الدلالة والنحو د.صلاح الدين حسنين ، مكتبة الآداب ، ط1 ، سنة 2005 .
- (15) شرح ابن عقيل ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ، ط2 ، بدون تاريخ .
- (16) شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبان ، دار الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي . بدون تاريخ .
- (17) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/ محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط1 ، 1990م .
- (18) شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، بدون تاريخ .
- (19) الكتاب لسبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . دار الجيل ، ط1 بدون تاريخ .
- (20) الكشاف للزمخشري ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط1407هـ .
- (21) الكليات لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1419هـ ، 1998م .
- (22) لسان العرب لابن منظور ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، ط3 ، 1999م
- (23) اللغة العربية د/ تمام حسان ، عالم الكتب ط4 ، سنة 2004 م الممع ص91
- (24) مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط5 ، 1987 .
- (25) المزهر للسيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين ، مكتبة دار التراث ، ط3 ، بدون تاريخ .
- (26) المشترك الصيغي ، د/ أحمد جمال الدين ، بحث منشور بمجلة (كتابات) ، الجمعية المصرية للسرديات ، كلية الآداب جامعة قناة السويس ، العدد الأول 2011.

- (27) معاني القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين ، دار السرور ، بدون تاريخ .
- (28) معاني القرآن للنحاس ، تحقيق محمد علي الصابوني ، معهد البحوث الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1409/1988.
- (29) . مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ط1، 1999م .
- (30) المفصل للزمخشري ، دار الجيل بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
- (31) النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، ط9 ، بدون تاريخ .
- (32) الوحدات الصرفية ، د. أحمد عبد العظيم ، دار النصر للتوزيع والنشر ، جامعة القاهرة ، ط1 ، بدون تاريخ .

## الخاتمة

رحلة مانعة ارتحناها ف سماء دلالات التركيب النحوى ونحن نرمق اشتراك صوررا  
اشتراك أكثر من دلالة فى التركيب واحد ' وصورة المقبول منه والمرفوض  
وأساببه . وقد توصلنا خلال ذلك إلى النتائج الآتية :

(1) مصطلح المشترك التركيبى هو الامتداد الطبيعى لمصطلحات :

المشترك اللفظى ' المشترك الصيغى ' وهى مصطلحات وإن كانت تتناول مجالات  
لغوية مختلفة ' إلا أن تشابها يدل على وحدة الفكر اللغوى المنطلق من تشابه فى  
المعطيات اللغوية ( اللفظ . الصبغة . التركيب ) من حيث أدائها وظائف متشابهة .

(2) المشترك التركيبى منه ما هو مقبول بل ومستلمح فى بعض السياقات ومنه ما هو  
مرفوض مستهجن ' أما المرفوض المستهجن فهو ما أدى إلى الغموض وعدم  
غهم مراد الكلام كما مثلنا فى ثنايا البحث بقولنا : " سعدت بزيارة أخواتى " أو زيارة  
أخواتى لى !!؟

أما المشترك التركيبى المقبول المستلمح ' فهو الذى يؤدى إلى إثراء الدلالة النهائية  
المرادة من التركيب , كما بقوله تعالى : " ولا تضار والدته بولدها " حيث يكمن  
الجمع بين الدالتين من التركيب وهما : انتفاء الضرر عن الوالدة , وانتفاء الضرر  
عن الوالد كذلك ' فمن مقاصد الشرع ألا يلحق أحد الوالدين الضرر لآخر بولدهما  
' وقد أشع التركيب الدالتين يفضل صبغة (تضار) التى تصلح أن تكون مبنية  
للعلوم أو مبنية للمجهول .

(3) هناك مشترك تركيبى يمكن (الجمع بين دلالاته , ويكون جميعها مقصودا فى آن  
واحد كما المثال السابق , وهناك مشترك يع دلالتين ممكنتين أو أكثر لكن يتعذر  
الجمع بينهما وإنما يفاضل بينهما العلماء ويرجمون منها ما يتوافق واتجاهاتهم  
العلمية ' وذلك كما فى قوله تعالى : " ثم بعثناهم لتعلم أى الحزبين أحصى لما  
لبثوا أمدا فصيغة (أحصى) تشع دلالتين لا يمكن الجمع بينهما وهما : دلالة الفعل  
الماضى ودلالة الاسم الدال على التفضيل ولكن من المحال أن يجمع

## ملخص بحث

### المشترك التركيبي والدلالة الاحتمالية

يتناول بحث ( المشترك التركيبي و الدلالة الاحتمالية ) ظاهرة تحمّل التركيب الواحد بأكثر من دلالة غير متعارضة ' مبيّنًا صور هذا المشترك ، وأسبابه التي تدور في فلك معطيات علمي النحو والصرف ، فأرجع البحث أسباب هذه الظاهرة إلى ثلاثة أسباب عامة هي :

أولاً : أسباب تتعلق بالصيغة ومثالها وصيغة الماضي والمضارع .

ثانياً : أسباب تتعلق بالمعنى النحوي الوظيفي للكلمة في التركيب .

ثالثاً : أسباب تتعلق بالتعليق النحوي بين الكلمات .

وقد تناول البحث في الصيغة بعض الصيغ التي يتولد عنها اشتراك نتيجة وضع مادة لغوية بعينها كما في المثال (تضار) على صيغة تفاعل ' وتناول كذلك صيغتي الماضي والمضارع وما يحملانه من تعدد دلالي .

وتناول في أسباب تتعلق بالمعنى النحوي الوظيفي ظاهرة تعدد أوجه الإعراب بصوره المختلفة وما ينشأ عن ذلك من اشتراك في التركيب . وتناول كذلك دور تعليق الكلمات بعضها البعض في إحداث ظاهرة المشترك التركيبي ، وذلك من خلال ظواهر معينة

مثل تعدد مرجع الضمير وجواز تعليق مركب الجر أو الظرف  
بأكثر من متعلق في التركيب وتوارد اسمين على سبيل الإضافة  
المفهومة مقداراً وتوارد النكرة في حيز النفي